**المؤتمر الصحفي**

**بشأن بروتوكول حوكمة العمل التعاوني**

**22/10/2013م  
كلمة صلاح الغزالي - رئيس جمعية الشفافية الكويتية**

تم بحمد الله توقيع البروتوكول في 18/9/2013م بين كل من:جمعية الشفافية الكويتية، و اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، بهدف تحقيق التعاون بين الطرفين من أجل تعزيز "حوكمة العمل التعاوني" ويشمل الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في العمل التعاوني، بما يساهم في ارتقاء الحركة التعاونية الكويتية.

ففي ظل غياب نظام حوكمة "رسمي" للعمل التعاوني، وعدم انطباق نُظم الحوكمة المقررة على الشركات - وفقا لقانون الشركات أو قانون هيئة أسواق المال - على أعمال الجمعيات التعاونية، فإن (حوكمة العمل التعاوني) هو عمل تطوعي، يأتي بمبادرة من طرفي هذا البروتوكول وذلك للعمل على تعزيز الحوكمة في أعمال اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، لتعزيز النزاهة والشفافية في العمل التعاوني.

**ثانيا - أهمية الحوكمة للعمل التعاوني :**

للحوكمة الكثير من المنافع التي ثبتت في مختلف دول العالم التي التزمت بها، فهي تطوّر مستوى جودة الخدمات وتأثر على استدامة العمل التعاوني، وتساهم في منع المتاجرة بالنفوذ واستغلال السلطات المتاحة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وتساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنها وعلاج أسبابها وآثارها قبل تفاقمها، وتحسّن الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية في الاتحاد ونزاهة تعاملاته وعدالته وشفافية المعلومات الصادرة عنه.

**ثالثا - غايات الحوكمة :**

1. تسهيل مهمة أعضاء مجلس الإدارة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه، وتدعيم الوظيفة الرقابية للمجلس وقدرته على المساءلة، مع عدم الخلط بين اختصاصات مجلس الإدارة واختصاصات الإدارة التنفيذية.
2. رفع درجة الثقة في الحركة التعاونية وإدارة الاتحاد.
3. بناء منظومة تعزز الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد التي يتطلبها العمل التعاوني.
4. تحسين الإشراف على عملية إعداد التقارير الخاصة بالاتحاد، والحفاظ على نزاهة التقارير وجودتها من حيث الدقة والشمولية والوقت المناسب.
5. إدارة المخاطر بشكل فعال ومنتج، دون الإخلال بقبول المخاطر المحسوبة.
6. بث ثقافة تشجع الشفافية والإفصاح عن المواضيع التي تعني أصحاب المصالح.
7. تحسين وسائل السيطرة وتنظيم التدقيق الداخلي بشكل فعال.
8. ضمان استقلالية المدقق الخارجي، وضمان نوعية التدقيق.

**أصحاب المصالح :**

|  |  |
| --- | --- |
| * الجهات الرقابية | * ممثلو الجمعيات التعاونية لدى الاتحاد |
| * مجلس الإدارة (يقود الحوكمة) | * الإدارة - الموظف. |
| * الزبون - المشتري. | * المورد |
| * الممول - البنوك | * المجتمع المحلي. |
| * مقاول الباطن |  |

**معايير الحوكمة**

1. الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية ذات الشأن.
2. الالتزام بقرارات الجمعية العمومية للاتحاد.
3. إستراتيجية للاتحاد معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك. [[1]](#footnote-2)
4. المعاملة المتساوية بين جميع أعضاء الاتحاد. [[2]](#footnote-3)
5. كفاءة وفعالية الأداء لتحقيق الهدف من تأسيس الاتحاد والخطة الاستراتيجية.
6. الشفافية والإفصاح: [[3]](#footnote-4) عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، لجميع أصحاب المصالح في الوقت المناسب.
7. تحديد ونشر مسئوليات مجلس الإدارة [[4]](#footnote-5) وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.
8. إقرار قيم الاتحاد ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير. [[5]](#footnote-6)
9. التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس. [[6]](#footnote-7)
10. وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدققي الحسابات. [[7]](#footnote-8)
11. توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات. [[8]](#footnote-9)
12. مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل بين الموردين ومتخذي القرارات الرئيسية (في الإدارة العليا و/أو أعضاء مجلس الإدارة). [[9]](#footnote-10)
13. تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج. [[10]](#footnote-11)
14. وضع مدونة قواعد سلوك لمجلس الإدارة والإدارة العليا ووحدات الشئون المالية والتدقيق، والالتزام بها.

1. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ، وضعت في 1999 [↑](#footnote-ref-2)
2. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [↑](#footnote-ref-3)
3. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [↑](#footnote-ref-4)
4. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [↑](#footnote-ref-5)
5. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ، وضعت في 1999 [↑](#footnote-ref-6)
6. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ، وضعت في 1999 [↑](#footnote-ref-7)
7. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ، وضعت في 1999 [↑](#footnote-ref-8)
8. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ، وضعت في 1999 [↑](#footnote-ref-9)
9. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ، وضعت في 1999 [↑](#footnote-ref-10)
10. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ، وضعت في 1999 [↑](#footnote-ref-11)